

Distr.
GENERAL

TD/B/COM.2/ISAR/30
20 September 2005

ARABIC
Original: ENGLISH

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



مجلس التجارة والتنمية

لجنة الاستثمار والتكنولوجيا والقضايا المالية المتصلة بذلك

فريق الخبراء الحكومي الدولي العامل المعني

بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ

الدورة الثانية والعشرون

جنيف، ٢١-٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥

البند ٥ من جدول الأعمال المؤقت

إرشادات بشأن الممارسات الجيدة في الكشف عن البيانات في سياق إدارة الشركات*

خلاصة

في الدورة العاشرة للأونكتاد الذي تنعقد دوراته مرة كل أربع سنوات (بانكوك، شباط/فبراير ٢٠٠٠)، دعت الدول الأعضاء فريق الخبراء الحكومي الدولي العامل المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ إلى تشجيع زيادة الشفافية وتحسين إدارة الشركات. ومنذ ذلك الوقت، أدى عدد من حالات فشل الشركات إلى تأكيد ضرورة إدخال تحسينات على إدارة الشركات في البلدان المتقدمة والنامية على السواء. وفي عام ٢٠٠٢، نشر الأونكتاد تقريراً بشأن متطلبات الشفافية وكشف البيانات في سياق إدارة الشركات لتقديمه إلى الدورة التاسعة عشرة لفريق الخبراء الحكومي الدولي العامل المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ (TD/B/COM.2/ISAR/15). وقد طلب فريق الخبراء، في دورته الحادية والعشرين، من الأونكتاد أن يقدم صيغة مستوفاة لذلك التقرير؛ وأُتفق على أن من شأن مثل هذه الصيغة المستوفاة أن تشكل أداة مفيدة لتشجيع الممارسات الجيدة في مجال إدارة الشركات، وعلى أنه ينبغي بذل المزيد من الجهود لنشر تلك الصيغة.

* قدمت هذه الوثيقة في التاريخ المبين أعلاه بسبب حدوث تأخيرات في تجهيزها.

ويقدم هذا التقرير صيغة منقحة ومستوفاة للتقرير الذي صدر في عام ٢٠٠٢. وقد أعدت أمانة الأونكتاد هذه الصيغة بالاستناد إلى المناقشات التي جرت مع فريق استشاري مخصص أنشئ خلال الفترة الفاصلة بين الدورتين. وقد ركزت هذه المناقشات على التطورات التي حدثت منذ عام ٢٠٠٢ فيما يتصل بالكشف عن البيانات في سياق إدارة الشركات. ونتيجة لهذه المشاورات، تم تحديد بعض البنود الجديدة المتصلة بالكشف عن البيانات، وأدخل عدد من التنقيحات على النص التوضيحي بغية تحديث التقرير الصادر في عام ٢٠٠٢ بحيث يواكب الممارسات الراهنة. وبصفة خاصة، تشمل العمليات الجديدة للكشف عن البيانات ما يلي: تغييرات في الرقابة والصفقات التي تشمل على أصول هامة، ووجود سياسة للقواعد الأخلاقية وهيكل للدعم، والعمليّة الخاصّة باختيار المراجعين الخارجيين للحسابات، ودور وظيفة المراجعة الداخلية للحسابات، والعمليّة التي يمكن في إطارها لحملة الأسهم اقتراح بنود تُدرج على جدول الأعمال.

وتشمل هذه الإرشادات عمليات الكشف عن البيانات المالية وغير المالية في سياق إدارة الشركات، فضلاً عن قضايا الكشف عن البيانات فيما يتعلق بالاجتماعات العامة، وتوقيت الكشف عن البيانات ووسائله، والامتثال لأفضل الممارسات. وهي تتضمن أيضاً قائمة بالمراجع المفيدة حول الإرشادات المتصلة بالكشف عن البيانات في سياق إدارة الشركات على المستويين الإقليمي والدولي.

المحتويات

الصفحة

٤	مقدمة
٥	أولاً - الكشف عن البيانات المالية
٧	ثانياً - الكشف عن البيانات غير المالية
٧	ألف - أهداف الشركة
٨	باء - حقوق الملكية وحقوق حملة الأسهم
٩	جيم - التغييرات في هيكل السيطرة والصفقات التي تنطوي على أصول هامة
١٠	دال - هياكل الإدارة وسياساتها
١٤	هاء - أعضاء المجلس وكبار المسؤولين التنفيذيين
١٧	واو - المسائل المادية المتصلة بأصحاب المصلحة والمسؤولية البيئية والاجتماعية
١٨	زاي - عوامل الخطر المادية التي يمكن التنبؤ بها
١٨	حاء - استقلالية مراجعي الحسابات الخارجيين
١٩	طاء - وظيفة المراجعة الداخلية للحسابات
٢٠	ثالثاً - الاجتماعات العامة
٢١	رابعاً - توقيت الكشف ووسائله
٢٢	خامساً - الممارسات الجيدة في مجال الامتثال
٢٢	سادساً - الاستنتاجات

المرفقات

٢٣	المراجع - الأول
٢٩	الثاني - أعضاء الفريق الاستشاري المخصص

مقدمة

١- في الدورة العاشرة للأونكتاد التي عقدت في بانكوك في شباط/فبراير ٢٠٠٠، طلبت الدول الأعضاء إلى الأونكتاد أن يعمل على تشجيع زيادة الشفافية وتحسين إدارة الشركات. واستجابة لذلك الطلب، قرر فريق الخبراء الحكومي الدولي العامل المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ، في دورته السابعة عشرة، أن يستعرض الممارسات والمدونات والمبادئ المعمول بها حالياً في مجال إدارة الشركات. وتبعاً لذلك، أُجري الاستعراض وقُدّم إلى الدورة الثامنة عشرة لفريق الخبراء.

٢- وقد اقترح فريق الخبراء، لدى اختتام الدورة الثامنة عشرة واعتماد جدول الأعمال المؤقت للدورة التاسعة عشرة، العمل على معالجة القضايا المتصلة بإدارة الشركات. وقد ركزت المناقشات على الكيفية التي يمكن بها لفريق الخبراء أن يساهم في تحسين ممارسات إدارة الشركات في الدول الأعضاء والكيفية التي يمكن له بها أن يساعد البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في تحديد وإعمال أفضل الممارسات في مجال إدارة الشركات من أجل تحسين الشفافية والمساءلة.

٣- وقد تتوّج العمل المتعلق بالدورة التاسعة عشرة في صدور تقرير عام ٢٠٠٢ المعنون "متطلبات الشفافية وكشف البيانات في سياق إدارة الشركات" (ويشار إليه بالرمز ISAR/15). وقد تمثل الهدف من ذلك التقرير في مساعدة البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية على تطبيق الممارسات الجيدة فيما يتصل بالكشف عن البيانات في سياق إدارة الشركات.

٤- وفي الدورة الحادية والعشرين لفريق الخبراء المعقودة في عام ٢٠٠٤، اقترح الفريق استعراض التقرير ISAR/15 بغية النظر في التطورات المستجدة في مجال الكشف عن البيانات، وتحديث ذلك التقرير حسبما يلزم. وتبعاً لذلك، أنشئ فريق استشاري مخصص يتألف من خبراء من مجموعة من البلدان والمنظمات. وقد اجتمع هذا الفريق المخصص في جنيف في ١٨ أيار/مايو ٢٠٠٥ (انظر المرفق الثاني).

٥- وقد تمثل الهدف من المشاورات المخصصة في استعراض التوصيات الواردة في تقرير فريق الخبراء الصادر في عام ٢٠٠٢ (ISAR/15) فيما يتعلق بالكشف عن البيانات في سياق إدارة الشركات، وذلك في ضوء التطورات التي استجدت منذ عام ٢٠٠٢، وتحديث التقرير الأصلي حسبما يلزم. وتستند هذه الوثيقة إلى التوصيات المتعلقة بالكشف عن البيانات ذات الصلة بإدارة الشركات والواردة في وثائق معترف بها على نطاق واسع مثل وثيقة المبادئ المنقحة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي فيما يتعلق بإدارة الشركات (مبادئ منظمة التعاون والتنمية)، ومبادئ إدارة الشركات الصادرة عن الشبكة الدولية لإدارة الشركات، والاستنتاجات السابقة التي خلص إليها في هذا الشأن فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ، والمبادئ التوجيهية لرابطة الكمنولث لإدارة الشركات (المبادئ التوجيهية لرابطة الكومنولث)، والإعلانات الصادرة عن الرابطة الأوروبية لسماسة الأوراق المالية، والتوجيه المتعلق بالشفافية الصادر عن الاتحاد الأوروبي، وتقرير "كينغ" الثاني بشأن إدارة الشركات في جنوب أفريقيا، وتقرير لجنة كادبوري بشأن الجوانب المالية لإدارة الشركات، والمدونة الموحدة للمملكة المتحدة، وقانون سوربانس - أوكسلي في الولايات المتحدة، والعديد من الوثائق

الأخرى (انظر المرفق الأول). والإشارات إلى المدونات الواردة في هذا التقرير قد أدرجت على سبيل المثال فقط، ومقابل كل مدونة من المدونات التي تم إبرازها، قد توجد مدونات أخرى تتناول المسألة نفسها بطريقة مماثلة.

٦- ويشار إلى التوصيات الواردة في الوثائق الآتية الذكر، ذلك لأن أحد أهداف هذه الإرشادات يتمثل في بيان التقارب في الآراء بشأن مضمون عمليات الكشف عن البيانات في سياق إدارة الشركات. وثمة هدف آخر لهذه الإرشادات هو تشجيع البلدان و/أو الشركات على تطبيق أفضل الممارسات الدولية بطريقة تتلاءم مع المتطلبات القانونية والتقاليد المحلية الخاصة بكل منها من خلال إعطاء أمثلة مختلفة فيما يتصل بأفضل الممارسات القائمة.

٧- وخلال المشاورات المخصصة، أعيد التشديد على أن إرشادات فريق الخبراء الحكومي الدولي العامل المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ بشأن عمليات الكشف عن البيانات في سياق إدارة الشركات ستكون بمثابة أداة مساعدة تقنية طوعية لجملة جهات منها الهيئات التنظيمية والشركات في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. أما ما تكشف عنه المنظمات من بيانات وكيفية هذا الكشف فيتوقفان إلى حد كبير على القوانين والأعراف المحلية. وبالإضافة إلى ذلك، قد تكون لدى صناعات معينة بعض متطلبات الكشف الخاصة بها. ومن أجل تيسير الاستفادة العامة من هذه الوثيقة، يجري التركيز على قضايا الكشف عن البيانات المنطبقة على نطاق واسع وذات الصلة بمعظم المؤسسات. ويتمثل الهدف من العمل في هذا الصدد في معالجة الشواغل الرئيسية للمستثمرين والدائنين، وتوفير بعض التوكيدات من خلال عمليات الكشف عن البيانات في سياق إدارة الشركات. ولهذا العمل أهميته بالنسبة للمؤسسات التواقفة إلى اجتذاب الاستثمارات، بصرف النظر عن شكلها القانوني أو حجمها. كما أن هذه الإرشادات تعتبر مفيدة لإشاعة الوعي في أوساط البلدان والشركات التي لا تتقيد بدرجة كافية بالممارسات الدولية الجيدة وبالتالي فإنها لا تلي توقعات المستثمرين فيما يتعلق بعمليات الكشف عن البيانات في سياق إدارة الشركات.

٨- ويتناول هذا التقرير مرة أخرى مضمون المدونات والأنظمة الرئيسية المتعلقة بإدارة الشركات منذ عام ٢٠٠٢، مع التركيز على عمليات الكشف عن البيانات المالية، وعلى مجموعة من عمليات الكشف عن البيانات غير المالية، وعمليات الكشف عن البيانات فيما يتعلق بالاجتماعات العامة، وتوقيت ووسائل الكشف عن البيانات، والكشف عن درجة الامتثال للمدونات المحلية وغيرها من المدونات المتعلقة بإدارة الشركات. وتُعرض في الفروع التالية من هذا التقرير الاستنتاجات الرئيسية بشأن هذه القضايا.

أولاً - الكشف عن البيانات المالية

٩- سلم الفريق الاستشاري المخصص بأن من الأمور التي تتسم بأهمية أساسية أن تكشف الشركات عن نتائجها المالية والتشغيلية.

١٠- وتمثل إحدى المسؤوليات الرئيسية للمجلس في ضمان تزويد حملة الأسهم وغيرهم من أصحاب المصلحة بكشوفات ذات نوعية عالية بشأن النتائج المالية والتشغيلية للكيان الذي كلف المجلس بمهمة إدارته. وعلى الرغم من أن مختلف مدونات إدارة الشركات في شتى أنحاء العالم، بما فيها المبادئ المنقحة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ومبادئ الشبكة الدولية لإدارة الشركات، والمبادئ التوجيهية لرابطة الكومنولث، وتقرير

كادابوري، وتقرير "كينغ" الثاني، تقتضي جميعها تقريباً وبصورة محددة أن يقوم المجلس بتزويد حملة الأسهم وغيرهم من أصحاب المصلحة بمعلومات عن النتائج المالية والتشغيلية للشركة من أجل تمكينهم من أن يفهموا بشكل صحيح طبيعة النشاط التجاري للشركة والحالة الراهنة لعملياتها وكيفية العمل على تطويرها مستقبلاً.

١١ - وتتوقف نوعية الكشوف المالية، إلى حد كبير، على مدى متانة معايير الإبلاغ المالي التي يتم بالاستناد إليها إعداد المعلومات المالية والإبلاغ عنها. وفي معظم الظروف، ترد معايير الإبلاغ المالي المطلوبة للإبلاغ عن عمليات الشركات في إطار مبادئ المحاسبة المقبولة عموماً والمعترف بها في البلد الذي يوجد فيه مقر الكيان المعني. وقد شهدت العقود القليلة الماضية تقارباً متزايداً في اتجاه مجموعة من معايير الإبلاغ المالي المعترف بها على نطاق واسع وغير الخاصة ببلدان محددة. وقد اتفق الفريق الاستشاري المخصص على أن المعايير الدولية للإبلاغ المالي الصادرة عن المجلس الدولي لمعايير المحاسبة تمثل مقياساً معترفاً به على نطاق واسع في هذا الصدد.

١٢ - وعلاوة على ذلك، رأى الفريق الاستشاري المخصص أنه يمكن لمجلس الإدارة أن يزيد من فائدة عمليات الكشف عن البيانات بشأن النتائج المالية والتشغيلية للشركة من خلال تقديم المزيد من التوضيحات التي تدرج مثلاً في ذلك الفرع من التقرير السنوي الذي يتناول المناقشة والتحليل الخاصين بالإدارة، بشأن التقديرات المحاسبية الحرجة^(١) للشركة، بالإضافة إلى الكشف عن البيانات المطلوبة بموجب معايير الإبلاغ المالي المنطبقة.

١٣ - ويمكن لمجلس الإدارة أن يحدد على نحو واضح المخاطر المتأصلة والتقديرات المستخدمة في إعداد النتائج المالية والتشغيلية للشركة والإبلاغ عنها من أجل تمكين المستثمرين من التوصل إلى فهم أفضل للمخاطر التي يواجهونها في الاعتماد على حكم الإدارة. ففي بعض الحالات، تقتضي متطلبات قياس الإبلاغ المالي، على سبيل المثال، إجراء تقييم لأصول معينة على أساس قيم منصفة. إلا أنه بينما قد توجد أسواق راسخة فيما يتعلق بأصول معينة، حيث يمكن الحصول على قيم منصفة بدرجة معقولة من الموضوعية، فإن هذا قد لا ينطبق على أصول أخرى. وهذا النوع الأخير من الحالات قد يدفع الإدارة إلى ممارسة قدر كبير من حرية الاختيار والتصرف ويؤثر على اتجاه الإيرادات لصالحها من خلال اللجوء إلى تقديرات أقل موضوعية بالاستناد إلى عملية نمذجة لأسواق افتراضية. وبالإضافة إلى الكشف عن البيانات الذي تتطلبه معايير الإبلاغ المالي المنطبقة، يمكن لمجلس الإدارة أن يزيد من طمأنة حملة الأسهم وغيرهم من أصحاب المصلحة من خلال الكشف عن أن المجلس أو لجنة مراجعة الحسابات التابعة له قد استعرضا عمليات حساب القيم المنصفة، إن وجدت، وأن عمليات الحساب هذه قد أجريت بطريقة موضوعية.

١٤ - وينبغي الكشف عن مسؤوليات مجلس الإدارة فيما يتعلق بالإبلاغ المالي.

(١) يمكن العثور على مثال لتعريف المحاسبة الحرجة في النشرة رقم 33-8098 الصادرة عن هيئة مراقبة بورصة الأوراق المالية في الولايات المتحدة، وهو تعريف يعتبر بموجبه التقدير المحاسبي حرجاً عندما يقتضي من الإدارة أن تعتمد أحكاماً ذات شأن لدى وضع افتراضات بشأن مسائل كانت غير مؤكدة إلى حد بعيد وقت إجراء التقدير وعندما يكون للتقديرات البديلة التي كان من الممكن للإدارة أن تستخدمها على نحو معقول، أو للتغيرات في التقدير المحاسبي التي يحتمل أن تحدث من فترة إلى أخرى، تأثير مادي على النتائج المالية والتشغيلية للشركة.

١٥- وينبغي تقديم وصف لواجبات المجلس المتمثلة في الإشراف على عملية إعداد البيانات المالية. وهذا أمر مفيد لتأييد مفهوم تحمل المجلس المسؤولية عن إيجاد سياق إجمالي من الشفافية. ومن المقبول عموماً أن يكون المجلس مسؤولاً عن الإبلاغ عن النتائج المالية والتشغيلية للشركة. وجميع مدونات إدارة الشركات تقريباً تصف المسؤولية الأساسية للمجلس عن استعراض البيانات المالية وإقرارها، ومن ثم عرضها على حملة الأسهم. وعندما يتم الكشف بوضوح عن واجبات المجلس في هذا المجال، يمكن لحملة الأسهم وغيرهم من أصحاب المصلحة أن يجدوا ذلك مفيداً في توفير قدر إضافي من الاطمئنان إزاء كون البيانات المالية تعبر بدقة عن وضع الشركة.

١٦- ويمكن لنوعية الكشف عن البيانات المالية أن تضعف عندما لا تُتبع على النحو المناسب متطلبات دمج البيانات في إطار الإبلاغ المالي. وفي هذا الصدد، يمكن للمجلس أن يزيد من اطمئنان مستخدمي تقاريره المالية. إذ يمكنه، مثلاً، أن يعلن بأنه قد تحقق من أن بيانات جميع فروع الشركة والكيانات المنتسبة إليها، بما فيها تلك الفروع والكيانات ذات الأغراض الخاصة، التي تخضع لعملية الدمج بموجب معايير الإبلاغ المالي المنطبقة على الشركة قد دُججت وعرضت على النحو المناسب.

١٧- وقد رأى الفريق الاستشاري المخصص أنه ينبغي للشركات أن تكشف بالكامل عن الصفقات الهامة مع الأطراف التي تنتمي إلى نفس المجموعة.

١٨- ويهتم العديد من حملة الأسهم وغيرهم من أصحاب المصلحة بالحصول على المعلومات التي من شأنها أن تساعدهم في تحديد ما إذا كانت الإدارة تدير الشركة على نحو يراعي المصالح الفضلى لجميع حملة الأسهم وغيرهم من أصحاب المصلحة وليس على نحو يعود بفوائد لا داعي لها على أي طرف من الأطراف ذات الصلة (انظر أيضاً الفرع ثانياً - هاء-٦ أدناه بشأن تنازع المصالح). ويتطلب معظم معايير الإبلاغ المالي الوطنية والدولية كشفاً واسعاً عن البيانات في هذا الشأن. إلا أنه في الحالات التي تكون فيها متطلبات الإبلاغ المالي أقل صرامة، ينبغي لمجلس الإدارة، كحد أدنى، أن يوفر الكشوف التالية التي تعتبر عموماً مندرجة ضمن أفضل الممارسات: الصفقات الهامة مع الأطراف التي تنتمي إلى نفس المجموعة وأية علاقات مع هذه الأطراف حيثما تكون هناك سيطرة، والكشف عن طبيعة ونوع وعناصر الصفقات مع الأطراف التي تنتمي إلى نفس المجموعة حيثما تكون هناك سيطرة (بصرف النظر عما إذا كانت هناك صفقات مع الأطراف في إطار سيطرة مشتركة). كما ينبغي الكشف عن عملية صنع القرارات فيما يتعلق بالموافقة على الصفقات مع الأطراف التي تنتمي إلى نفس المجموعة. وينبغي لمجلس الإدارة والمدراء الكشف عن أية مصالح مادية في الصفقات أو غير ذلك من الأمور التي تؤثر على الشركة.

ثانياً - الكشف عن البيانات غير المالية

ألف - أهداف الشركة

١٩- اتفق الفريق الاستشاري المخصص على أنه ينبغي الكشف عن أهداف الشركة. وتدرج أهداف الشركة في إطار فئتين عامتين تتمثل الأولى منهما في الأهداف التجارية، مثل زيادة الإنتاجية أو تحديد محور تركيز قطاعي؛ أما الفئة الثانية فهي أساسية بدرجة أكبر بكثير وتتصل بأهداف الإدارة؛ وهي تسعى إلى الإجابة عن السؤال

الأساسي التالي: "ما هي أسباب وجود الشركة؟" ويشير هذا الفرع من التقرير إلى أهداف الإدارة هذه. وقد تختلف أهداف الشركات تبعاً لقيم المجتمع. ففي كثير من البلدان، ولكن ليس في جميعها بأي حال من الأحوال، يتمثل الهدف الرئيسي للشركة في تحقيق أقصى عائد على المدى الطويل لصالح حملة الأسهم (قيمة الأسهم). ويظهر هذا الهدف في كثير من المدونات في جميع أنحاء العالم.

٢٠ - إلا أنه بالرغم من أن هناك وعياً متزايداً في شتى أنحاء العالم بأنه يتعين تلبية متطلبات حملة الأسهم من أجل اجتذاب واستبقاء رأس المال الطويل الأجل والمنخفض التكلفة، فإن التركيز على زيادة قيمة الأسهم إلى أقصى حد لم يستبعد التركيز المتزايد أيضاً على الأهداف الأخرى للشركات. فهناك الآن العديد من المدونات التي تشمل أهدافاً اجتماعية وبيئية واقتصادية كجزء من الأهداف الأساسية للشركة. وبصفة خاصة، تشدد المدونات على ضرورة قيام الشركات بمراعاة مصالح مجموعة من الجهات صاحبة المصلحة وذلك من أجل تعزيز استدامة الشركة على المدى الطويل. فإذا أضرت الشركة، عن علم، بمصالح الجهات صاحبة المصلحة فيها، فإن ذلك يمكن أن يؤثر سلباً على قدرتها هي على ضمان قيمة الأسهم على المدى الطويل. وهذا يعني أنه بدلاً من النظر إلى مصلحة حملة الأسهم ومصالح الجهات صاحبة المصلحة كهدفين يستبعد كل منهما الآخر، فإن هناك دلالات على أن العكس هو الصحيح وأن هذين الهدفين ربما كانا مترابطين على المدى الطويل. ويمكن ملاحظة هذا التشديد على مجموعة أوسع من الأهداف في المبادئ التوجيهية المنقحة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بشأن الشركات المتعددة الجنسيات، وفي طبعة ٢٠٠٤ من مبادئ منظمة التعاون والتنمية فيما يتعلق بإدارة الشركات، وفي التنقيحات المقترحة لقانون الشركات في المملكة المتحدة، وفي تقرير "كينغ" الثاني.

باء - حقوق الملكية وحقوق حملة الأسهم

٢١ - سلم الفريق الاستشاري المخصص بضرورة الكشف الكامل عن هيكل الملكية لجميع حملة الأسهم. كما سلم الفريق بأن التغييرات في ملكية الأسهم الخاصة بكبار المستثمرين ينبغي أن يكشف عنها للسوق حالما تصبح الشركة على علم بها. ذلك لأن هيكل ملكية أي شركة أهمية كبيرة في قرارات الاستثمار، لا سيما فيما يتعلق بمعاملة حملة الأسهم معاملة متساوية. فلكي يستطيع المستثمرون اتخاذ قرارات مدروسة بشأن الاستثمار في الشركة، ينبغي أن يكون بإمكانهم الحصول على المعلومات المتعلقة بهيكل ملكيتها.

٢٢ - ويوصى بأن يشمل هذا الكشف عن البيانات على تركيز ملكية الأسهم، مثل مقدار الأسهم التي يمتلكها أكبر ٢٠ من حملة الأسهم. وتتسم هذه المعلومات بأهمية خاصة بالنسبة للأقلية من حملة الأسهم. وفي بعض البلدان (مثل ألمانيا)، يكون الكشف عن البيانات مطلوباً عندما تتجاوز ملكية الأسهم عتبات معينة.

٢٣ - وقد رأى الفريق أنه ينبغي الكشف عن البيانات فيما يتعلق بهيكل الرقابة والكيفية التي يمكن بها لحملة الأسهم أو غيرهم من أعضاء المؤسسة ممارسة حقوقهم في الرقابة من خلال التصويت أو غير ذلك من الوسائل. كما ناقش الفريق المسألة المتمثلة في أنه يتعين الكشف عن أي ترتيب يمكن في إطاره أن تكون لبعض حملة الأسهم درجة من السيطرة لا تتناسب مع ملكيتهم للأسهم، سواء من خلال حقوق التصويت المتميزة أو من خلال تعيين المدراء، أو غير ذلك من الآليات.

٢٤- وفي حالات معينة، تمارس السيطرة بصورة غير مباشرة من خلال ملكية كيان واحد أو عدة كيانات تمارس بدورها (بصورة جماعية) سيطرة على الشركة (أي الهيكل الهرمي). وفي مثل هذه الحالات، يعتبر الكشف عن السيطرة النهائية ممارسة تدرج ضمن أفضل الممارسات. وكما لوحظ في مبادئ منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، فقد تكون هناك حاجة لتكملة المعلومات المتعلقة بملكية الأسهم بمعلومات عن ملكية المنتفعين وذلك من أجل تحديد أوجه التنازع المحتملة بين المصالح، والصفقات مع الأطراف التي تنتمي إلى نفس المجموعة، والتداول الداخلي للأسهم. ولدى الكشف عن ملكية المنتفعين (أو الملكية النهائية)، ينبغي أيضاً توفير معلومات عن اتفاقات حملة الأسهم، وحقوق التصويت، والملكية المشتركة للأسهم، فضلاً عن الحقوق المتصلة بمختلف فئات الأسهم التي يمكن أن تكون الشركة قد أصدرتها.

٢٥- وقد يكون للشركة حامل أسهم واحد أو مجموعة من حملة الأسهم الذين يمارسون درجة عالية من السيطرة على الشركة سواء من خلال حيازة أغلبية أسهم الشركة المتداولة أو من خلال حيازة أسهم تمنحهم حقوق تصويت متميزة. وإذا لم تتوفر في هذه الحالة ضمانات للأقلية من حملة الأسهم، فإن ذلك يمكن أن يؤثر تأثيراً سلبياً على هذه المجموعة الأخيرة. وهذه مسألة يشدد عليها عدد من المدونات، بما فيها مبادئ منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

٢٦- ويدعو عدد من الإعلانات الدولية إلى الأخذ بنهج "صوت واحد للسهم الواحد". وعلى الرغم من أن مبادئ منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي لا تؤيد أي رأي بعينه فيما يتعلق بهذا النهج، فإنها تتضمن أمثلة تتعلق بإعلانات دولية أخرى تدعو بالفعل إلى الأخذ بنهج "صوت واحد للسهم الواحد". وتعتبر الشبكة الدولية لإدارة الشركات، في جملة جهات أخرى، مؤيدة قوية لهذا النهج. وينظر مؤيدو نهج "صوت واحد للسهم الواحد" إلى أي انحراف عن هذا النهج باعتباره تشويهاً غير مرغوب فيه للصلة بين مخاطر الاستثمار وعملية صنع القرارات. إلا أن الممارسة الفعلية قد تكون مختلفة. ففي الاتحاد الأوروبي، على سبيل المثال، يسمح العديد من الدول الأعضاء فعلاً بأن تكون هناك أسهم تستتبع حقوق تصويت متعددة أو أسهم لا تستتبع أي حق في التصويت. وفي حين أن هذه الممارسة تظل موضع جدل، فإن المستثمرين يتقبلونها ما دام يتم الكشف عن هذه الفوارق في التصويت. أما الرابطة الأوروبية لسماسة الأوراق المالية فلا تؤيد وجود هذه الفوارق ولكنها تسمح بالمرونة، معتبرة أنه إذا لم يكن من الممكن تلافي هذه الفوارق، فينبغي على الأقل إدراجها ضمن فئة مختلفة من الأسهم (مبادئ الرابطة الأوروبية لسماسة الأوراق المالية، التوصية الثانية - ٢).

جيم - التغييرات في هيكل السيطرة والصفقات التي تنطوي على أصول هامة

٢٧- اتفق الفريق على أنه ينبغي الكشف عن القواعد والإجراءات المنظمة لحيازة السيطرة على الشركات في الأسواق الرأسمالية والصفقات غير العادية مثل الاندماجات وبيع أجزاء كبيرة من أصول الشركة.

٢٨- ويدل أفضل الممارسات على وجود قدر كبير من عمليات الكشف عن الصفقات السابقة للسيطرة، بما في ذلك الكشف عن نية حيازة السيطرة على الشركة أو ملكيتها ملكية خاصة، ونية الضغط على الأقلية من حملة الأسهم من أجل شراء حقوقهم. ومن عمليات الكشف النموذجية الأخرى ما يشمل البيانات المتعلقة بهوية حامل الأسهم، والاتصالات السابقة، والصفقات والاتفاقات بين الكيانات المندمجة (أو الجهة الحائزة والجهة المستهدفة،

حسبما يكون عليه الحال)، بالإضافة إلى مناقشة للنتائج المترتبة على صفقة السيطرة بالنسبة لحملة أسهم الشركات المعنية، فضلاً عن الكشف عن الوضع المالي لمقدم العطاء ومصدر أمواله اللازمة لتمويل صفقة السيطرة.

٢٩- وينبغي أن يشتمل هذا الكشف عن البيانات على أية تدابير مضادة للاستيلاء تتخذها الشركة. كما ينبغي أن يشمل سياسة التعويضات الخاصة بكبار المسؤولين التنفيذيين الذين يتركون الشركة نتيجة لعملية اندماج أو شراء للشركة.

٣٠- وكممارسة من أفضل الممارسات، يشتمل الكشف عن البيانات الخاصة ببيع أجزاء كبيرة من أصول الشركة على إشعار إلى جميع حملة الأسهم (يوجه عادة في الاجتماع العام السنوي)، يكون مشفوعاً بتقرير تقييم مستقل. ففي جمهورية كوريا، على سبيل المثال، يقتضي قانون الشركات اتخاذ قرار خاص فيما يتعلق بأية صفقة قد ينتج عنها بيع أجزاء كبيرة من أصول الشركة. وفيما يتصل بتلك الصفقات التي تشمل شركات مسجلة في البورصة، تُفرض متطلبات كشف إضافية ومتطلبات موضوعية. ففي جنوب أفريقيا، يقتضي قانون الشركات موافقة اجتماع حملة الأسهم على العمليات التي تنطوي على بيع جميع أصول الشركة أو الجزء الأعظم منها؛ وفي حالة الشركات المسجلة في البورصة، تكون هذه الموافقة مطلوبة فيما يتعلق بأية صفقة تزيد قيمتها عن ٣٠ في المائة من قيمة أصول الشركة. وفي معظم نظم إدارة الشركات، يُعتبر من الممارسات الجيدة عموماً أن تطرح المسائل المتعلقة بالصفقات غير العادية (بما في ذلك عمليات الاندماج والشراء والاستيلاء) على اجتماع عام لحملة الأسهم من أجل الموافقة عليها.

٣١- من أجل حماية مصالح الأقلية من حملة الأسهم، ينبغي العمل بمبدأ "تساوي الكشف" بحيث يحصل جميع حملة الأسهم على المعلومات على قدم المساواة. وأية معلومات يُكشف عنها لأحد حملة الأسهم ينبغي أن تتاح أيضاً وبالتساوي لجميع حملة الأسهم الآخرين (الاتحاد الأوروبي للمحاسبين، ٢٠٠٣ أ). وهذا يعبر عن رأي مفاده أنه ينبغي أن يكون لجميع حملة الأسهم حق الاطلاع على المعلومات بصورة متساوية. كما أن هذا يُكْمَل مسألة الكشف المستتر عن المعلومات التي يرد بحثها في الفرع الرابع أدناه. ولا ينبغي أن تتاح لكبار حملة الأسهم، مثل المؤسسات المستثمرة، إمكانية الحصول بصورة متميزة على المعلومات التي لا تكون متاحة للأقلية من حملة الأسهم.

دال - هياكل الإدارة وسياساتها

١- هيكل المجلس ودوره ووظائفه

٣٢- سلّم الفريق بأن لمصطلح "المجلس" معاني مختلفة في نظم الإدارة الأحادية والمزدوجة. فالجلس في إطار النظام الأحادي يتألف من مدراء تنفيذيين وغير تنفيذيين. أما في إطار النظام المزدوج، فإن مصطلح "المجلس" يمكن أن يشير إلى مجلس الإدارة الذي يتولى أعضاؤه مسؤوليات تنفيذية، وإلى المجلس الإشرافي الذي يتولى المسؤولية عن مراقبة عمليات إدارة الشركة والإشراف عليها. وتوجد تفاوتات فيما بين النظم المزدوجة، فقد تشتمل مسؤوليات المجلس الإشرافي، في بعض البلدان، على مسؤوليات تتصل بالتوجيه الاستراتيجي للشركة. وفي حين أن النظام المزدوج يستخدم على نطاق أقل اتساعاً من النظام الأحادي، فإن استخدام النظام الأول واسع الانتشار في عدة اقتصادات كبيرة مثل النمسا وألمانيا وهولندا. ويستخدم مصطلح "المجلس" في هذه الوثيقة للإشارة إلى أعلى هيئة

أو هيئات إدارة ومراقبة للشركة تضم أعضاء المجلس التنفيذي وغير التنفيذيين أو الإشرافيين. والتوصيات الواردة في هذه الوثيقة تنطبق بصورة نموذجية على النظامين الأحادي والمزدوج على السواء.

٣٣- وقد رأى الفريق أنه ينبغي الكشف عن تكوين المجلس، لا سيما فيما يتعلق بالتوازن بين المدراء التنفيذيين وغير التنفيذيين، وما إذا كان لأي من المدراء غير التنفيذيين أية مصالح (مباشرة أو غير مباشرة) في الشركة. وعندما تكون هناك مسائل قد يرى أصحاب المصلحة أنها قد تمس باستقلال المدراء غير التنفيذيين، ينبغي للشركة أن تبين لماذا لا تعتبر هذه المسائل هامة ولماذا لا تنطوي على مساس بدور الإدارة الذي يؤديه المدراء غير التنفيذيين.

٣٤- ومن المسائل الرئيسية المتعلقة بهيكل المجلس وبالكشف عنه ما يتمثل في ضمان أن يكفل الهيكل القائم في الشركة، أيًا كان، استقلالية إدارة المجلس. ويركز بعض البلدان تركيزاً أكبر على ضرورة أن يكون هناك تقسيم واضح للمسؤوليات بين الرئيس والمسؤول التنفيذي الأول (تقرير كادبوري، الفقرة ٤-٩). وتشير المدونات على نحو متزايد إلى أنه إذا كان الجمع بين مهام المسؤول التنفيذي الأول ومهام الرئيس مقبولاً (في إطار النظام الأحادي)، فإن الفصل بينهما مستصوب ويندرج ضمن أفضل الممارسات، إذ إنه يساعد في تعزيز توازن السلطات ضمن هيكل الإدارة. كما أن هناك نقاشاً متزايداً حول الحاجة إلى وجود رئيس مستقل للمجلس.

٣٥- ويتزايد الاعتراف بمزايا الفصل بين دوري الرئيس والمسؤول التنفيذي الأول في إطار نظام الإدارة الأحادي. وفي حين أن الجمع بين هذين الدورين لا يزال شائعاً، فقد أخذ يصبح أقل شيوعاً. وعلى الرغم من أن الممارسة العامة المتبعة في بعض أكبر الأسواق المالية في العالم لا تزال تتمثل في الجمع بين هذين الدورين، فإن هناك استثناءات هامة، كما في حالة المملكة المتحدة حيث أصبح الجمع بين الدورين نادراً على نحو متزايد. وحتى ضمن الاقتصادات التي لا يزال فيها الجمع بين الدورين شائعاً، فإن الرأي المقبول يتمثل في ضرورة اتخاذ تدابير لتحقيق توازن السلطات في قيادة الشركة بحيث لا تكون لأي فرد واحد سيطرة كاملة على الشركة (الاتحاد الأوروبي للمحاسبين، ٢٠٠٣).

٣٦- وإذا تم الجمع بين دوري الرئيس والمسؤول التنفيذي الأول، فإن نسبة المدراء المستقلين ضمن هيكل المجلس ستكتسب أهمية أكبر. فتقرير كادبوري، على سبيل المثال، يوصي بأنه في الحالات التي يجري فيها الجمع بين الدورين، ينبغي أن يكون هناك عنصر مستقل قوي في المجلس، وينبغي أن يكون هناك مدير رئيسي غير تنفيذي يمكن أن تحال إليه المسائل المتعلقة بالإدارة التنفيذية. وهذه الفكرة متبعة في المدونة الهندية، كما تم تناولها في تقرير عام ٢٠٠٢ الصادر عن لجنة كومار مانغلام بيرلا بشأن إدارة الشركات. كما أن هذه الفكرة تنعكس في المدونة الماليزية بشأن إدارة الشركات (٢٠٠٠). إلا أن تعريف المدير المستقل يختلف في مختلف البلدان. ومن ثم، قد يكون من المفيد الإشارة إلى نهج معين يستخدم في تعريف استقلال المدير في سياق الكشف عن هيكل المجلس ومناقشته. فعلى سبيل المثال، يوصي (الاتحاد الأوروبي للمحاسبين، ٢٠٠٣)، بأنه قد يكون من المفيد أيضاً أن يطبق على تقييم مدى استقلال المدراء (الإشرافيين) غير التنفيذيين النهج القائم على المبادئ المستخدم لتقييم استقلال المراجعين الخارجيين للحسابات (انظر الفرع ٢٠٠٠). وثمة مبدأ عام بالغ الأهمية في هذا الصدد هو مبدأ خطر المصلحة الذاتية؛ وهذا الخطر ينشأ في الحالات التي يمكن فيها لمدير ما أن يستفيد من مصلحة مالية أو أية مصلحة أخرى في الشركة نتيجة لسلوك غير أخلاقي أو نتيجة للافتقار إلى الاستقلال (الاتحاد الأوروبي للمحاسبين،

٢٠٠٣). ويوصي الاتحاد الأوروبي للمحاسبين. كذلك بأنه ينبغي للمجلس أن يكشف عن الأسباب التي تجعله يعتبر أن مديراً غير تنفيذي (أو مديراً إشرافياً) هو مدير مستقل.

٣٧- ومن المسلم به أنه لا يمكن اعتبار جميع المدراء غير التنفيذيين مدراء مستقلين، فتقرير لجنة ناريان مورتي في الهند، على سبيل المثال، يميز تمييزاً واضحاً بين المدراء غير التنفيذيين والمدراء المستقلين. إذ لا يمكن، مثلاً، اعتبار المدراء غير التنفيذيين الذين يكونون موظفين في مصارف أو في مؤسسات مالية أخرى تربطها علاقة عمل بالشركة مدراء مستقلين. وبالمثل فإنه ليس من غير الشائع، في حالة مجالس الشركات التابعة، أن يكون المدراء غير التنفيذيين موظفين في الشركة الأم أو في شركات أخرى تابعة للشركة الأم. ولذلك ينبغي الكشف عن أية علاقة للمدراء بالشركة الأم وبالشركات التابعة لها. ويمكن أخذ مثل هذه العلاقة في الاعتبار لدى تقييم مدى قدرة المدير غير التنفيذي على أداء واجباته.

٣٨- وقد رأى الفريق أنه ينبغي الكشف بالكامل عن دور وظائف المجلس. وتركز معظم المبادئ التوجيهية والمدونات المتعلقة بأفضل الممارسات على الوظيفة الإشرافية للمجلس وتميز بين مسؤولياته ومسؤوليات الإدارة التنظيمية. ومن المهم أن يكشف المدراء عن الوظائف التي يؤديونها وما يتصل بها من سلطات، وإلا أصبح من الممكن اعتبارهم مساءلين عن جميع المسائل ذات الصلة بالشركة. وفي العديد من بلدان الكومنولث، على سبيل المثال، يُحمّل قانون الشركات المدراء المسؤولية عن إدارة الشركة ولكنه يسمح لهم بتفويض سلطاتهم، ومن هنا تنشأ أهمية تسجيل السلطات التي يحتفظ بها المدراء والكشف عنها، إلى جانب الكشف على نحو واضح عن تلك السلطات التي يتولاها المسؤول التنفيذي الأول. إلا أن هناك اختلافات في المواصفات المحددة لشرح دور المجلس. فعلى سبيل المثال، في كل من تقرير "داي" (كندا)، وتقرير "فينو" (فرنسا)، ومدونة سوق الأوراق المالية الكورية، ومدونة ماليزيا بشأن إدارة الشركات، ومدونة المكسيك لإدارة الشركات، وتقرير "كينغ" الثاني (جنوب أفريقيا)، حدّدت وظائف المجلس باعتبارها تشمل التخطيط الاستراتيجي، وتحديد وإدارة المخاطر. واختيار كبار المسؤولين الإداريين والإشراف عليهم، وتحديد مرتباتهم ومكافآتهم، والتخطيط للتعاقد على المناصب، وإجراء الاتصالات مع حملة الأسهم، وضمان سلامة الرقابة المالية والامتثال العام للقوانين. وفي الهند، على سبيل المثال، يعتبر تقديم بيان بمسؤولية المدراء تبين فيه مسؤوليات المجلس فيما يتعلق بالامتثال للمعايير، والرقابة الداخلية، وإدارة المخاطر، والكشف عن حالات الغش، وغير ذلك من المسائل، شرطاً من شروط الكشف عن البيانات بموجب كل من القانون والقواعد المنظمة لعمل البورصة. وقد تعكس درجة الاختلاف بين المدونات مدى تحديد مسؤوليات المجلس في قانون الشركات أو بموجب معايير تسجيل الشركات في البورصة.

٢- لجان المجلس

٣٩- لقد أصبح من الممارسات الشائعة أن تنشئ المجالس لجاناً لتيسير الاضطلاع ببعض وظائف المجلس ومعالجة بعض حالات تنازع المصالح المحتملة. والمقصود بإنشاء لجان المجلس هو، في جملة أمور أخرى، تعزيز التوصل إلى أحكام مستقلة بشأن المسائل التي يحتمل أن ينشأ فيها تنازع في المصالح، والاستفادة من خبرات فنية خاصة في مجالات مثل مراجعة الحسابات، وإدارة المخاطر، واختيار أعضاء المجلس، وتحديد مرتبات ومكافآت المسؤولين التنفيذيين. وفي حين أنه قد يكون من المستصوب أن تُسند إلى لجان مستقلة الأعمال التحضيرية لأداء بعض وظائف المجلس الأساسية، فثمة توافق في الآراء على الصعيد الدولي على أن يضطلع المجلس بكامله بمسؤولية جماعية

ونهاية (الاتحاد الأوروبي للمحاسبين، ٢٠٠٣). وهناك عدد من المدونات التي تتناول هذه المسألة، وهي تبين أيضاً الحاجة إلى تحديد اختصاصات هذه اللجان تحديداً واضحاً (كما في مدونات أستراليا والهند وماليزيا وجنوب أفريقيا مثلاً).

٤٠ - وقد اقترح الفريق الاستشاري المخصص أن يتم الكشف عن هياكل الإدارة. وبصفة خاصة، اتفق الفريق على أنه يتعين على المجلس أن يكشف عن الهياكل الموضوعية لمنع التنازع بين مصالح المدراء والإدارة من ناحية ومصالح حملة الأسهم وغيرهم من الجهات صاحبة المصلحة من ناحية أخرى. وهذه الهياكل يمكن أن تشمل اللجان أو الأفرقة التي يسند إليها المجلس مهمة الاضطلاع بمهام الإشراف على تحديد مرتبات ومكافآت المسؤولين التنفيذيين، والمسائل المتصلة بمراجعة الحسابات، والتعيينات في المجلس وتقييم أداء الإدارة.

٤١ - وقد اتفق أيضاً على أنه يتعين الكشف بالكامل عن تكوين ووظائف هذه الأفرقة أو اللجان. وينبغي الكشف كذلك عن هياكل اللجان واختصاصاتها أو غير ذلك من وثائق الشركة التي تبين واجبات وصلاحيات اللجان أو أعضائها، بما في ذلك ما إذا كانت اللجنة تتمتع أم لا بسلطات اتخاذ القرارات الملزمة للمجلس، أو ما إذا كانت صلاحيات اللجنة تقتصر على تقديم توصيات إلى المجلس. وينبغي الكشف عما إذا كان أي مدير يقوم بأي دور محدد للمجلس أو ضمن أحد هذه الهياكل.

٤٢ - وكقاعدة عامة، توصي المدونات، وتقتضي اللوائح المنظمة لعمل البورصة في بعض الحالات، بأن تتكون بعض لجان المجلس، بصورة أساسية أو حصرية، من مدراء غير تنفيذيين أو خارجيين، وبخاصة من مدراء مستقلين، ولا سيما فيما يخص رؤساء اللجان. وتشتمل عمليات الكشف عن البيانات التي أصبحت شائعة على نحو متزايد على الكشف عن الهياكل التنظيمية للجان أو اختصاصاتها، ورؤساء اللجان، والتقارير عن أنشطتها (وبخاصة أنشطة لجنة مراجعة الحسابات)، ومراتب ومكافآت الأعضاء، والتعيينات، والكشف عما إذا كانت تجري الاستعانة بمستشارين خارجيين/اللجوء إلى الإعلانات من أجل إيجاد مدراء جدد (بدلاً من الاتصالات غير الرسمية التي يحتمل أن تكون متضاربة) ومدى فعالية المرتبات والمكافآت التي يحصل عليها المسؤولون التنفيذيون في توفير الحوافز لهؤلاء المسؤولين.

٣ - سياسة القواعد الأخلاقية وهيكل دعمها

٤٣ - ينبغي الكشف عن وجود مدونة قواعد أخلاقية للشركة وأي هيكل إداري قائم من أجل دعمها. كما ينبغي الكشف عن أي استثناء من مدونة القواعد الأخلاقية أو القواعد المنظمة للإجراءات الأخلاقية.

٤٤ - وإدارة القواعد الأخلاقية أهميتها بالنسبة لتعزيز الممارسات التجارية الجيدة وتحسين الشفافية والحد من المخاطر. ومع شيوع إدارة القواعد الأخلاقية في الشركات، بات وجود سماتها الهيكلية الرئيسية يمثل مجالاً هاماً من مجالات الكشف عن البيانات. ويلاحظ أنه باستثناء بعض البلدان مثل الولايات المتحدة لم يتم في هذا المجال بعد إرساء أية ممارسة عامة أو دولية تدرج ضمن أفضل الممارسات. ومع ذلك، فإن بعض السمات المحتملة التي تخضع للكشف قد تشمل: وجود موظف من كبار الموظفين معني بالقواعد الأخلاقية، ومسؤوليات هذا الموظف؛ ووجود لجنة

معنية بالقواعد الأخلاقية وعلاقة هذه اللجنة بالجلس؛ والسياسات المتعلقة بمجالات الإخلال بمدونة القواعد الأخلاقية، بما في ذلك آليات الإبلاغ، وآليات حماية "المبلغين"، والسياسات المتعلقة بنشر وترويج مدونة القواعد الأخلاقية.

هاء - أعضاء المجلس وكبار المسؤولين التنفيذيين

١ - الواجبات والمؤهلات

٤٥ - أوصى الفريق بأن يتم الكشف عن عدد ونوع ومهام مناصب المجلس التي يتولاها أي مدير بمفرده كما ينبغي أن تكشف الشركة عن العدد الفعلي للمناصب وما إذا كانت لدى المؤسسة أم لا سياسة تتمثل في تحديد عدد المناصب التي يمكن لأي مدير بمفرده أن يشغلها في الشركة.

٤٦ - وناقش الفريق مسألة حاجة حملة الأسهم إلى معرفة عدد ونوع وواجبات المناصب الإدارية التي يشغلها أي مدير بمفرده داخل الشركة وخارجها. كما ينبغي الكشف عن المعلومات المتعلقة بالوظائف الخارجية والوظائف الإدارية التي يشغلها كل من كبار المسؤولين التنفيذيين. والغرض من الكشف عن هذه المعلومات هو إتاحة التوصل إلى أحكام بشأن مدى قدرة المدراء وكبار المسؤولين التنفيذيين على أداء جميع التزاماتهم، ومن ثم فإن من الضروري الكشف عن عدد المناصب ونوعها وما تنطوي عليه من واجبات (وهو ما يدل إلى حد ما على الالتزام الذي ينطوي عليه الأمر).

٤٧ - وفي العديد من المدونات، ولدى العديد من المؤسسات المستثمرة، متطلبات كشف محددة و/أو قيود فعلية) فيما يتصل بعدد ونوع الوظائف التي يشغلها المدراء. ويمكن العثور على متطلبات الكشف هذه، في تقرير الاتحاد الأوروبي للمحاسبين، وتقرير مجموعة ووتر، وتقرير "داي"، وفي المدونة الهندية، والمدونة الماليزية، وتقرير "كينغ" الثاني، ومدونة الرابطة الوطنية لصناديق المعاشات التقاعدية في المملكة المتحدة. كما أن هناك بعض الإرشادات، مثل تلك الواردة في تقرير الاتحاد الأوروبي للمحاسبين، توصي أيضاً بالكشف عن المناصب التي يشغلها المدراء في منظمات عامة أو منظمات لا تستهدف الربح.

٤٨ - وقد رأى الخبراء أنه ينبغي الكشف بصورة وافية عن المؤهلات والمعلومات الخاصة بالسيرة الذاتية لجميع أعضاء المجلس بغية طمأنة حملة الأسهم وغيرهم من أصحاب المصلحة فيما يخص قدرة الأعضاء على الاضطلاع بمسؤولياتهم على نحو فعال. وينبغي الكشف أيضاً عن الآليات القائمة التي تؤدي دور "الضوابط والموازن" بالنسبة للأفراد الذين يشغلون المناصب العليا في الشركة.

٤٩ - ويتناول معظم المبادئ التوجيهية لإدارة الشركات ومدونات أفضل الممارسات مواضيع تتصل بمؤهلات المدراء ومعايير العضوية في المجلس. وهذه قد تشمل الخبرات، والمميزات الشخصية والكفاءات الأساسية، والتوفر والتنوع والسن، والمهارات المحددة (مثل فهم تكنولوجيات معينة)، والخلفية الدولية، وما إلى ذلك. فرابطة الكومنولث لإدارة الشركات، على سبيل المثال، تحبذ أن تتوفر في المدير صفات النزاهة والمنطق السليم والفتنة والقدرة على القيادة. وهناك بعض المدونات التي تتطلب على وجه التحديد الإلمام بالشؤون المالية (مثل الرابطة الوطنية لمدراء الشركات في الولايات المتحدة) أو دراية بشؤون الأعمال التجارية والمالية (مثل المعهد البرازيلي لإدارة الشركات).

٥٠ - وينبغي الكشف عن أنواع عمليات التطوير والتدريب التي يخضع لها المدراء عند بدء عملهم، فضلاً عن التدريب الفعلي الذي يحصل عليه المدراء خلال فترة الإبلاغ.

٥١ - وفي الآونة الأخيرة، بدأت بعض البلدان تشترط خضوع المدراء لتدريب محدد. ففي الهند، على سبيل المثال، ينص مشروع قانون تعديل قانون الشركات لعام ٢٠٠٣ على تدريب المدراء كشرط إلزامي. كما أن لجنة نورش شاندر المعنية بمراجعة حسابات الشركات وإدارتها، في الهند أيضاً، توصي بتوفير التدريب للمدراء المستقلين وبالكشف عن هذا التدريب.

٥٢ - وقد اقترح الفريق أن يكشف المجلس عن المرافق التي قد تكون متوفرة لتزويد الأعضاء بالمشورة المهنية. كما ينبغي أن يكشف المجلس أيضاً عما إذا كان قد تم استخدام هذه المرافق خلال فترة الإبلاغ.

٥٣ - ويدرك الفريق أنه فيما يتعلق بمسائل قانونية ومالية معينة، قد يضطلع المدراء بواجباتهم على نحو أكثر فعالية إذا أتيحت لهم سبل الاستعانة بمستشارين خارجيين مستقلين، مثل الخبراء القانونيين والمحاسبين. ومن شأن توفر إمكانية الوصول إلى الخبرة الخارجية، إذا ما استخدمت على الوجه الصحيح، أن يعزز قدرة المدراء على أداء واجباتهم بصورة سليمة، ففي نيوزيلندا، على سبيل المثال، يعتبر من الأمور الحيوية أن تتوفر للمدراء إمكانية الحصول على مشورة مستقلة، وبالتالي فإن هذا المبدأ مقرر في قانون الشركات في هذا البلد. وتشير المدونة الموحدة في بلجيكا أيضاً إلى الحاجة لوجود إجراء متفق عليه للاستعانة بالخبرات الخارجية، وهي نقطة يرد ذكرها أيضاً في تقارير كل من "داي" (كندا) و"فينو" (فرنسا) و"مرتانزيس" (اليونان) وأليفينسيا (إسبانيا). ويدل أفضل الممارسات على أنه أياً كان النهج المستخدم، فينبغي الكشف عنه.

٢ - آلية التقييم

٥٤ - اتفق الفريق الاستشاري المخصص على أنه ينبغي أن يكشف المجلس عما إذا كان يطبق أي عملية لتقييم الأداء، إما بالنسبة لأداء المجلس ككل، أو بالنسبة لأداء أفراد أعضائه، وينبغي أن يتم الكشف عن كيفية تقييم المجلس لأدائه وكيفية استخدام نتائج هذا التقييم. وبالإضافة إلى واجبات ومسؤوليات المدراء، يحتاج حملة الأسهم أيضاً إلى معرفة كيفية تقييم أداء المدراء، وما هي المعايير المستخدمة، وكيف تنطبق هذه المعايير في الممارسة العملية، وبخاصة فيما يتعلق بالمرتبات والمكافآت.

٥٥ - وتشدد المبادئ التوجيهية لرابطة الكومنولث لإدارة الشركات على أن عمليات التقييم ينبغي أن تستند إلى معايير موضوعية. أما المبادئ التوجيهية للرابطة الآيرلندية لمدراء الاستثمار (آيرلندا) ومدونة "بريدا" (إيطاليا) فتتركان إلى لجنة المرتبات والمكافآت أمر اختيار المعايير المناسبة والبت فيما إذا كان يتم استيفاء هذه المعايير أم لا.

٥٦ - وثمة جانب هام من جوانب الأداء يتمثل في حضور المدراء اجتماعات المجلس واجتماعات اللجان. ويمكن العثور على شروط محددة فيما يتعلق بتواتر وإجراءات عقد اجتماعات المجلس وذلك في جملة مصادر منها مثلاً المدونة الهندية، وتقرير "كينغ" الثاني، والمدونة الموحدة للمملكة المتحدة.

٣- مرتبات ومكافآت المدراء

٥٧- رأى الفريق الاستشاري المخصص أنه ينبغي للمدراء الكشف عن الآلية الخاصة بتحديد مرتبات ومكافآت المدراء وهيكل هذه الآلية. وينبغي التمييز بشكل واضح بين آليات تحديد المرتبات والمكافآت الخاصة بالمدراء التنفيذيين والمدراء غير التنفيذيين. وينبغي أن يكون الكشف شاملاً بحيث يبين لحملة الأسهم وغيرهم من أصحاب المصلحة ما إذا كانت المرتبات والمكافآت مرتبطة بالأداء الطويل الأمد للشركة الذي يتم قياسه وفقاً لمعايير معترف بها. فينبغي أن تشمل البيانات المتعلقة بتعويضات المدراء على معلومات عن مرتباتهم، وعلاواتهم ومعاشاتهم التقاعدية وحيازاتهم للأسهم وغيرها من المنافع المرتبطة بذلك، سواء كانت مالية أو غير مالية، فضلاً عن النفقات التي تسدد لهم. وعندما تستخدم خيارات احتياز الأسهم في شكل حوافز دون أن تدرج في الحسابات كنفقات، ينبغي الكشف عن تكلفتها بالكامل، باستخدام نموذج تسعير مقبول على نطاق واسع.

٥٨- ويتفاوت المستوى الحالي للكشف عن مرتبات ومكافآت المدراء تفاوتاً واسعاً. إلا أنه يبدو أن الاتجاه السائد هو نحو مستويات أعلى من الكشف عن البيانات في هذا المجال، وبخاصة في أوروبا. ففرنسا وألمانيا ولكسمبرغ وهولندا وسويسرا والمملكة المتحدة قد وضعت جميعها قوانين لإنفاذ متطلبات الكشف عن المرتبات والمكافآت الخاصة بفرادى المدراء. وفي المملكة المتحدة، على سبيل المثال، يتعين أن يحدد تقرير لجنة المرتبات والمكافآت التابعة للشركة هوية كل مدير ومجموع التعويضات التي يحصل عليها، بما في ذلك الخيارات المتعلقة باحتياز الأسهم. وقد أضيفت مؤخراً قواعد تتطلب من الشركات أيضاً أن تطرح تقرير المكافآت للتصويت عليه من قبل حملة الأسهم في كل اجتماع سنوي عام. وتوجد أمثلة أخرى على هذه الممارسة في أماكن أخرى من العالم. فالمدونة الهندية، على سبيل المثال، تقتضي الكشف عن البيانات المتعلقة بالمكافآت في إطار فرع من التقرير السنوي عن إدارة الشركة، بالإضافة إلى الكشف على النحو المناسب عن مرتبات ومكافآت المدراء في إطار بيان الأرباح والخسائر.

٥٩- كما ناقش الفريق مسألة وجوب الكشف عن مدد عقود المدراء، وشروط الإخطار بإنهاء الخدمة، فضلاً عن طبيعة التعويضات المستحقة لأي مدير عند إنهاء عقد خدمته. ويمكن الإشارة على وجه التحديد إلى أية ترتيبات خاصة فيما يتصل بالتعويضات التي تدفع للمدراء إذا ما آلت ملكية الشركة إلى جهات أخرى.

٤- التخطيط لتعاقب الموظفين على المناصب

٦٠- رأى الفريق أنه ينبغي أن يكشف المجلس عما إذا كان قد وضع خطة لتعاقب كبار المدراء التنفيذيين وغيرهم من أعضاء المجلس على المناصب من أجل ضمان وجود استراتيجية خاصة باستمرارية العمليات.

٦١- ويشدد المبدأ الرابع - دال-٢ من مبادئ منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي على أن الإشراف على التخطيط لتعاقب الموظفين على المناصب يشكل إحدى وظائف المجلس الرئيسية، في حين أن تقرير "داي" (كندا) يعتبر أن هذا التخطيط هو من واجبات الإشراف الهامة للشركة، بينما يوصي تقرير "فينو" الأول (فرنسا) بأن تكون لجنة الاختيار مستعدة للقيام بسرعة بتزكية أعضاء جدد ليحلوا محل غيرهم في مناصبهم. وفي حين أن

التفاصيل المحددة فيما يتعلق بالمرشحين المحتملين لخلافة غيرهم قد تتطلب مراعاة السرية، فإن وجود إجراء واستعداد لتعيين المتعاقدين على المناصب، حسب الاقتضاء، ليس من الأمور السرية، ومن ثم ينبغي الكشف عن ذلك.

٥- تنازع المصالح

٦٢- اقترح الفريق أن يتم على الأقل الكشف عن حالات تنازع المصالح التي تمس أعضاء المجلس، إن تعذر تجنبها. وينبغي أن يكشف مجلس الإدارة عما إذا كان لديه إجراء رسمي لمعالجة هذه الحالات أم لا، علاوة على تسلسل الالتزامات التي يخضع لها المدراء.

٦٣- ويقتضي القانون في العديد من البلدان الكشف عن حالات تنازع المصالح. وثمة مسألة بالغة الأهمية تتمثل في ضرورة الكشف عن جميع حالات تنازع المصالح، بالإضافة إلى ما يقرر المجلس فعله فيما يتعلق بالحالة المحددة وبالمدير المعني.

واو - المسائل المادية المتصلة بأصحاب المصلحة والمسؤولية البيئية والاجتماعية

٦٤- أوصى الفريق بوجوب أن يكشف المجلس عما إذا كانت هناك آلية لحماية حقوق أصحاب المصلحة الآخرين في المؤسسة التجارية.

٦٥- ويُعنى المبدأ الرابع من مبادئ منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بمسألة ضمان احترام حقوق أصحاب المصلحة الآخرين التي يحميها القانون. وحتى إذا لم يكن هناك أي تشريع في هذا الصدد، فإنه يُعتبر من الممارسات الجيدة أن تكون هناك التزامات إضافية، ذلك لأن سمعة الشركة وأدائها قد يتطلبان التسليم بمصالح أوسع نطاقاً. ومن الأمثلة على ذلك أن المبادئ التوجيهية لرابطة الكومنولث لإدارة الشركات تقتضي أن يحدد المجلس الجهات الداخلية والخارجية صاحبة المصلحة في الشركة وأن يتفق على سياسة حول كيفية تعامل الشركة مع هذه الجهات.

٦٦- وينبغي الكشف عن دور الموظفين في إدارة الشركة. وضمن الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، على سبيل المثال، توجد ممارسات مختلفة يقوم الموظفون في إطارها بانتخاب بعض المدراء الإشرافيين، أو يمكن إعطاؤهم حق تسمية واحد أو أكثر من المدراء، أو قد يكون لهم رأي استشاري بشأن قضايا معينة يناقشها المجلس. ويعتبر البعض أن هذه الممارسة تضعف نفوذ حملة الأسهم وتشوه الصلة بين مخاطر الاستثمار وعملية صنع القرارات. ويعتبر آخرون أن الاهتمام القوي للموظفين بالشركة يتطلب أن يكون لهم وضع خاص في عملية الإدارة، ويرى هؤلاء أن لإشراك الموظفين أثراً مفيداً على الاستدامة الإجمالية للشركة. وبصرف النظر عن آراء كل جهة، فإنه ينبغي الكشف بوضوح عن أية آليات قائمة لإشراك الموظفين في إدارة الشركة.

٦٧- وقد رأى الفريق أنه ينبغي أن يكشف المجلس عن سياسته وأدائه فيما يتعلق بالمسؤولية البيئية والاجتماعية وأثر هذه السياسة وهذا الأداء على قدرة الشركة على الاستمرار. وقد سبق لفريق الخبراء الحكومي الدولي العامل المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ أن تناول البعد البيئي لهذه المسألة في سياق

استنتاجاته المتفق عليها بشأن المحاسبة والإبلاغ المالي فيما يتعلق بالتكاليف والمسؤوليات البيئية. ولاحظ الفريق أن الأداء البيئي لأية مؤسسة تجارية يمكن أن يؤثر على عافيتها المالية وبالتالي على مقومات استمرارها. وقد استنتج الفريق أن ثمة ضغطاً متزايداً من أجل تحسين الإبلاغ عن القضايا الاجتماعية، وأن الشركات أخذت توفر المزيد من المعلومات حول هذا الموضوع. وهناك جملة مصادر من بينها تقرير "كينغ" الثاني (جنوب أفريقيا)، ورابطة شركات التأمين البريطانية (المملكة المتحدة) في مبادئها التوجيهية للكشف عن البيانات المتعلقة بالاستثمار الذي يتسم بروح المسؤولية الاجتماعية، والمبادئ التوجيهية لمبادرة الإبلاغ العالمي، تشجع الكشف عن آليات الإدارة القائمة التي تدعم تحسين الأداء الاجتماعي والبيئي. كما أن مثل هذا الكشف عن بيانات الإدارة يتسم بأهمية أيضاً بالنسبة لوضعي مؤشرات الاستثمار الذي يتسم بروح المسؤولية الاجتماعية مثل المؤشر الاجتماعي (Domini 400) الذي وضعته مؤسسة (KLD Research & Analytics) في الولايات المتحدة، ومؤشر FTSE4GOOD الذي وضعته مؤسسة FTSE في المملكة المتحدة، أو مؤشرات داو جونز العالمية المتعلقة بالاستدامة (DJSI) التي وضعتها مجموعة SAM في سويسرا بالاشتراك مع Dow Jones Ltd and STOXXX Ltd.

زاي - عوامل الخطر المادية التي يمكن التنبؤ بها

٦٨- رأى الفريق أنه ينبغي أن يقدم المجلس كشوفات وتأكيدات مناسبة تتعلق بأهداف إدارة المخاطر، ونظمها وأنشطتها. وبصفة خاصة، اتفق الفريق على أنه ينبغي للمجلس أن يكشف عن الأحكام القائمة لتحديد وإدارة الآثار المترتبة على الأنشطة المنطوية على مخاطر. وينبغي للمجلس أن يبلغ عن نظم الرقابة الداخلية التي تهدف إلى التخفيف من هذه المخاطر. وينبغي أن يشمل هذا الإبلاغ على آليات تحديد المخاطر.

٦٩- وقد شهدت السنوات الأخيرة قدراً كبيراً من الاهتمام بدور مجالس الشركات في تقييم المخاطر أو إدارتها والرقابة الداخلية التي تهدف إلى التخفيف من هذه المخاطر. ويجري التشديد على هذه المسألة في معظم المدونات والمبادئ، بما فيها مبادئ منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، والمبادئ التوجيهية لرابطة الكومنولث لإدارة الشركات، وتقرير "كينغ" الثاني، والمدونة الموحدة للمملكة المتحدة.

٧٠- ويحتاج مستخدمو المعلومات المالية والمشاركون في الأسواق إلى معلومات عن المخاطر المادية التي يمكن التنبؤ بها، بما فيها المخاطر المتصلة بصناعات أو مناطق جغرافية بعينها ومخاطر الاعتماد على سلع أساسية معينة، ومخاطر أسواق المال، ومخاطر الأدوات المالية المشتقة. وينبغي أن تكون هياكل إدارة الشركات القائمة من أجل تقييم هذه الأنواع من المخاطر وإدارتها والإبلاغ عنها خاضعة لمتطلبات الكشف عن البيانات في سياق إدارة الشركات.

حاء - استقلالية مراجعي الحسابات الخارجيين

٧١- اتفق الفريق على أنه ينبغي للمجلس أن يكشف عن مدى ثقته باستقلالية مراجعي الحسابات الخارجيين وبأن كفاءتهم ونزاهتهم لا تشوبهما أية شائبة. وينبغي الكشف عن عملية تعيين مراجعي الحسابات الخارجيين والتفاعل معهم.

٧٢- وينبغي لعمليات المراجعة الخارجية المستقلة للحسابات أن توفر ضمانات موضوعية بأن الكشوف المالية تقدم (أو أنها تعرض بصورة سليمة بجميع جوانبها المادية) صورة حقيقية ومنصفة عن الوضع والأداء الماليين للكيان الذي تخضع حساباته للمراجعة. وبالتالي فإن معظم المدونات والمبادئ التوجيهية المتعلقة بإدارة الشركات تحدد إجراءات لتعزيز استقلالية وموضوعية وحرفية عمليات المراجعة الخارجية للحسابات. وهناك عدد من النهج إزاء المراجعة الخارجية للحسابات، مثل ضرورة تناوب مراجعي الحسابات وتجنب التنافس المحتمل في المصالح الذي ينطوي عليه توفير خدمات غير خدمات مراجعة الحسابات، تعتبر نهجاً تضمن تأدية عمليات المراجعة الخارجية للحسابات على نحو يخدم، على النحو المرجو، مصالح حملة الأسهم وغيرهم من الجهات صاحبة المصلحة.

٧٣- وتمثل استقلالية مراجعي الحسابات شرطاً مسبقاً لضمان موثوقية ومصداقية مراجعة الكشوف المالية. وثمة نهج إزاء استقلالية مراجعي الحسابات يستند إلى المبادئ، على النحو المبين في التوصية الصادرة عن المفوضية الأوروبية في عام ٢٠٠٢ بشأن استقلالية مراجعي الحسابات، وفي مدونة القواعد الأخلاقية للاتحاد الأوروبي للمحاسبين، وهو نهج يُعتبر قيماً لما يتسم به من قدرة على التكيف مع الممارسات الجديدة. وهذا النهج القائم على أساس المبادئ يحدد المبادئ الأساسية التي يجب على مراجع الحسابات أن يراعيها دائماً، وينظر في الضمانات (بما فيها القيود والمحظورات) التي ينبغي أن تكون قائمة من أجل ضمان استقلالية مراجع الحسابات وموضوعيته. إلا أنه قد يكون من المفيد أن تكشف الشركات عن تعريف أساسي لتلك الأنشطة التي يمكن أن تعتبر أنشطة غير متصلة بمراجعة الحسابات، خصوصاً في تلك الحالات التي لا تكون فيها الرسوم المتصلة وغير المتصلة بمراجعة الحسابات خاضعة لمتطلبات الكشف الإلزامي عن البيانات.

٧٤- وينبغي أن يشمل الكشف عن البيانات عملية اختيار المراجعين الخارجيين للحسابات والموافقة عليهم، ومتطلبات تناوب الشركاء في مراجعة الحسابات، ومدة عمل المراجع الخارجي للحسابات (أي ما إذا كان قد تم التعاقد مع شركة مراجعة الحسابات ذاتها لفترة تزيد عن خمس سنوات أم لا وما إذا كان هناك تعديل للشركاء في مراجعة الحسابات)، ومن الذي يتحكم بالعلاقة مع مراجع الحسابات، وما إذا كان مراجعو الحسابات يوظفون بأي أعمال أخرى غير مراجعة الحسابات، وما هي النسبة المئوية من الأجر المدفوعة لمراجع الحسابات عن أعمال أخرى غير مراجعة الحسابات.

٧٥- وينبغي للجنة المعنية بمراجعة الحسابات أن تضطلع بدور في وضع سياسة للحصول على خدمات لا تتصل بمراجعة الحسابات من المراجعين الخارجيين للحسابات، وينبغي الكشف عن هذه السياسة إلى جانب شرح أو تقييم للكيفية التي تضمن بها هذه السياسة، بدرجة كافية، استقلالية المراجعين الخارجيين للحسابات (الاتحاد الأوروبي للمحاسبين، ٢٠٠٣ أ).

طاء - وظيفة المراجعة الداخلية للحسابات

٧٦- ينبغي للشركات أن تكشف عن نطاق الأعمال والمسؤوليات التي تنطوي عليها وظيفة المراجعة الداخلية للحسابات، فضلاً عن المستوى الأعلى ضمن هيكل إدارة الشركة الذي تُرفع إليه التقارير المتعلقة بالمراجعة الداخلية للحسابات. وينبغي للشركات التي لا توجد فيها وظيفة تتصل بالمراجعة الداخلية للحسابات أن تكشف عن أسباب عدم وجود مثل هذه الوظيفة.

٧٧- وقد سلّم الفريق بأن لوظيفة المراجعة الداخلية الفعالة للحسابات دوراً هاماً في إطار إدارة الشركات. أما نطاق الأعمال والمسؤوليات التي تنطوي عليها هذه الوظيفة فغالباً ما يحدده مجلس الإدارة أو مجلس التنظيم الإداري في إطار النظام المزدوج للإدارة، وعادة ما يكون ذلك بمشاركة اللجنة المعنية بمراجعة الحسابات، وهو يمكن أن يتفاوت تفاوتاً واسعاً وفقاً لحجم وهيكل وتعقد الشركة، والموارد المخصصة. وبالنظر إلى التفاوت المحتمل في وظيفة المراجعة الداخلية للحسابات فيما بين الشركات، يوصى بأن يتم الكشف عن التفاصيل ذات الصلة لهذه الوظيفة.

ثالثاً - الاجتماعات العامة

٧٨- بحث الفريق مسألة ضرورة الكشف عن عملية عقد الاجتماعات السنوية العامة والاجتماعات العامة غير العادية والتصويت فيها، فضلاً عن جميع المعلومات اللازمة لكي يستطيع حملة الأسهم أن يشاركوا بفعالية في هذه الاجتماعات. وينبغي أن يتم في الوقت المناسب التبليغ بجدول الأعمال والقرارات المقترحة، وينبغي أن تتاح هذه المعلومات باللغة الوطنية (أو بإحدى اللغات الرسمية) للشركة وكذلك، عند الاقتضاء، بلغة أعمال تجارية مستخدمة على نطاق دولي. وينبغي أن يتم في أقرب وقت تبليغ حملة الأسهم بنتائج الاجتماع.

٧٩- وتبين مبادئ منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وجود توافق عام في الآراء حول طبيعة اجتماعات حملة الأسهم وضرورة تبسيط عملية مشاركتهم وجعلها أكثر فعالية إلى أقصى حد ممكن وضمان معاملة جميع حملة الأسهم على قدم المساواة. وتنص هذه المبادئ على أنه ينبغي إطلاع حملة الأسهم على القواعد وتزويدهم بالمعلومات فيما يتعلق بتاريخ عقد الاجتماع ومكان عقده وجدول أعماله، فضلاً عن معلومات عن القضايا التي سيتم البت فيها. وينبغي توفير معلومات كافية بحيث يمكن لحملة الأسهم اتخاذ قرارات مدروسة تستند إلى معلومات وافية. وينبغي للشركات أن تبذل قصارى جهدها لتيسير المشاركة الفعالة لجميع حملة الأسهم (ومن فيهم الأجنبي) في الاجتماعات لعامة.

٨٠- وفي معظم نظم الإدارة، يعتبر طرح قضايا معينة للحصول على موافقة حملة الأسهم عليها في اجتماع عام ممارسة من الممارسات الجيدة. وتقتضي الممارسات الفضلى في هذا المجال أن يتم طرح كل مسألة من المسائل التي تخضع لموافقة حملة الأسهم على حدة وليس مجتمعة، مما يسمح لحملة الأسهم بممارسة حقهم في التصويت ممارسة صحيحة. وهذه القواعد يمكن أن تتفاوت فيما بين مختلف البلدان، وبالتالي فإن الكشف عن المعلومات حول هذا الموضوع قد يكون مفيداً، ولا سيما للمستثمرين الأجانب.

٨١- وقد لاحظ الخبراء أنه يجري، في بعض البلدان وفي حالة بعض الشركات، استخدام أنواع جديدة من تكنولوجيا التصويت، مثل التصويت بواسطة شبكة الإنترنت. وينبغي للشركة، عندما تصدر إخطاراً فيما يتعلق بعقد الاجتماع، أن تكشف عن التفاصيل ذات الصلة لتكنولوجيا التصويت المستخدمة.

٨٢- ينبغي للشركة أن تكشف عن جميع المعلومات ذات الصلة بالعملية التي يمكن من خلالها لحملة الأسهم طرح بنود لإدراجها على جدول الأعمال، كما ينبغي لها أن تكشف عن مقترحات حملة الأسهم (إن وجدت) التي تم استبعادها من جدول الأعمال، والأسباب التي من أجلها يعتبر تمكين حملة الأسهم من إضافة بنود إلى جدول أعمال أي اجتماع عام ممارسة من الممارسات الجيدة في معظم نظم الإدارة.

رابعاً - توقيت الكشف ووسائله

٨٣- اتفق الفريق على أنه ينبغي الكشف في الوقت المناسب عن جميع القضايا المادية المتصلة بإدارة الشركات. وينبغي أن يكون الكشف عن هذه القضايا واضحاً ومحدداً ودقيقاً وأن يخضع لمبدأ "المضمون قبل الشكل". وهناك بعض المسائل التي تتطلب عملية كشف مستمرة. وينبغي أن تكون المعلومات متاحة للمستخدمين بطريقة فعالة من حيث التكلفة، ويفضل أن يكون ذلك من خلال مواقع شبكة الإنترنت الخاصة بالسلطات الحكومية المعنية وبالبورصة التي تكون الشركة مسجلة فيها (إذا كان ذلك منطبقاً) والشركة نفسها.

٨٤- ولا يتم عموماً تحديد المكان الذي يدرج فيه الكشف عن البيانات المتصلة بإدارة الشركات في التقرير السنوي، وقد يتفاوت هذا المكان تفاوتاً واسعاً في الممارسة العملية. ومن المستحسن تحقيق قدر من الاتساق في ما يتعلق بمكان إدراج الكشوفات المتصلة بإدارة الشركات من أجل تيسير الوصول إلى البيانات ذات الصلة. وثمة نهجان ممكنان في هذا الصدد يتمثل أحدهما في إدراج جميع الكشوفات المتعلقة بإدارة الشركة في إطار فرع مستقل من التقرير السنوي، بينما يتمثل النهج الآخر في إدراجها في تقرير عن إدارة الشركة مستقل بذاته. ومن الأمثلة على النهج الأول ما يرد في توصيات جمعية هونغ كونغ للمحاسبين وفي شروط تسجيل الشركات في البورصة في كل من الهند وسويسرا، وهي تنص على إدراج الكشوفات المتعلقة بإدارة الشركات في إطار فرع مستقل من التقرير السنوي وبشكل محدد. وفي الحالات التي لا تكون فيها الكشوفات المتعلقة بإدارة الشركة موحدة، ينبغي أن يكون هناك قدر كاف من الإشارات المرجعية إلى مختلف الكشوفات من أجل تيسير الوصول إلى المعلومات.

٨٥- وقد تدعو الضرورة إلى الكشف الفوري عن بعض المعلومات المتعلقة بإدارة الشركات، ويجري تناول هذه المسألة في بعض المدونات وشروط تسجيل الشركات في البورصة. ففي ماليزيا، على سبيل المثال، تقتضي شروط تسجيل الشركات في البورصة الكشف الفوري عن أي تغيير في الإدارة أو في تكوين مراجعي الحسابات الخارجيين أو في تكوين المجلس.

٨٦- ومن المسلم به على نطاق واسع أن القنوات التقليدية للتواصل مع أصحاب المصلحة، مثل التقارير السنوية، ينبغي أن تكون مدعومة بقنوات اتصال أخرى تراعي تعقد الأسواق المالية وعولمتها وأثر التكنولوجيا. وتنص مبادئ منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي على أن شبكة الإنترنت وتكنولوجيات المعلومات الأخرى تفسح المجال أمام تحسين تعميم المعلومات. وفي بعض البلدان (مثل الولايات المتحدة)، أصبح الكشف عن البيانات بواسطة شبكة الإنترنت مقبولاً الآن كوسيلة للكشف القانوني عن البيانات، ويجب أن تبين التقارير السنوية المكان الذي يمكن العثور فيه على المعلومات المتعلقة بالشركة على شبكة الإنترنت. كما أن تقرير "كينغ" الثاني يشدد على ضرورة إتاحة المعلومات المالية الهامة لجميع حملة الأسهم في الوقت نفسه ويؤيد الفكرة التي تعتبر أن القنوات التقليدية للاتصال يجب أن تكمل بوسائل اتصال جديدة، مثل شبكة الإنترنت.

٨٧- وأيضاً كانت الكشوفات المقدمة أو القنوات المستخدمة في ذلك، فإنه ينبغي التمييز بصورة واضحة بين المعلومات المالية المراجعة وغير المراجعة، وتوفير وسائل التحقق من صحة المعلومات الأخرى غير المالية.

خامساً - الممارسات الجيدة في مجال الامتثال

٨٨- سلم الفريق الاستشاري المخصص بأنه عندما توجد مدونة محلية بشأن إدارة الشركات، ينبغي تشجيع الشركات على تطبيق قاعدة "امتثل أو فسر"، وهي قاعدة تقتضي أن تكشف الشركة عن مدى اتباعها للتوصيات الواردة في المدونة وأن تفسر أي انحراف عنها. وحيثما لا توجد مدونة محلية في مجال إدارة الشركات، ينبغي للشركات أن تتبع الممارسات الجيدة المعترف بها على المستوى الدولي.

٨٩- واستخدام آليات قاعدة "امتثل أو فسر" في العديد من البلدان يتيح للمستثمرين وغيرهم من أصحاب المصلحة مجالاً أوسع للوصول إلى المعلومات عن الشركة، ومن ثم ينبغي تشجيعه. وفي ما يتصل بقاعدة "امتثل أو فسر"، يشترط بعض البلدان الآن أن تقوم الشركات المسجلة في بورصات أجنبية بالكشف عن مدى اختلاف الممارسات المحلية لإدارة الشركات عن معايير تسجيل الشركات في البورصات الأجنبية.

٩٠- ينبغي للشركة أن تكشف عن الجوائز أو الأوسمة التي حصلت عليها تقديراً لممارساتها الجيدة في مجال إدارة الشركات. ومن المسلم به أن ثمة زيادة في عدد الأوسمة والجوائز والترتب والتصنيفات في مجال إدارة الشركات بل وحتى مؤشرات قياسية لأفضل الشركات أداءً في مجال إدارة الشركات، حيث يتم الاختيار بالاستناد إلى الممارسات الجيدة في هذا المجال. وبصفة خاصة، عندما يكون مصدر هذه الجوائز أو أوسمة الاعتراف وكالات تقدير الأداء أو بورصات أو غيرها من المؤسسات المالية الهامة، يكون الكشف عن البيانات مفيداً لأنه يقدم أدلة مستقلة على أداء الشركة في مجال إدارة الشركات.

سادساً - الاستنتاجات

٩١- لقد استعرض هذا التقرير طائفة من المجالات التي قد يكون الكشف عن البيانات فيها مفيداً لمستخدمي المعلومات عن الشركات. كما بحث التقرير عمليات الكشف عن البيانات المتصلة بفئات مختلفة من المعلومات المالية وغير المالية. واستعرض التقرير عمليات الكشف عن البيانات المتصلة بالاجتماعات العامة، وتوقيت عمليات الكشف ووسائلها، بالإضافة إلى عمليات الكشف المتعلقة باعتماد أفضل الممارسات في إطار الامتثال لمتطلبات الإدارة السليمة للشركات.

٩٢- وفي سياق النظر في المجالات التي يُعتبر فيها الكشف عن البيانات ضرورياً، وردت في التقرير أمثلة مستمدة من مدونات عدد من البلدان في ما يتعلق بأفضل الممارسات. ورغم أن استعراض هذه المدونات الإقليمية والوطنية ليس استعراضاً شاملاً أو جامعاً بأي حال من الأحوال، فقد بُذلت محاولة لتقديم استعراض متوازن.

٩٣- ووفقاً للاتفاق الذي تم التوصل إليه في الدورة الحادية والعشرين لفريق الخبراء، تقدم أمانة الأونكتاد هذه الصيغة المستوفاة لتقرير عام ٢٠٠٢ كي ينظر فيها الفريق في دورته الثانية والعشرين. وإذا تبين للدورة الثانية والعشرين للفريق أن هذه التنقيحات شاملة ومقبولة، يمكن للفريق أن يوصي بوضع هذا التقرير في صيغته النهائية وتعميمه كإرشادات طوعية بشأن الممارسات الجيدة في مجال الكشف عن البيانات في سياق إدارة الشركات، وهي إرشادات يمكن أن تسهم في تحقيق المزيد من التقارب في عمليات الكشف عن البيانات في هذا المجال من أجل تحسين شفافية عمل الشركات وتيسير الاستثمار.

المرفق الأول

المراجع

International organizations

CACG (2003). *Corporate Governance Principles for Annual Reporting in the Commonwealth*. Commonwealth Association of Corporate Governance.

EASD (2000). *Corporate Governance: Principles and Recommendations*. European Association of Securities Dealers.

EC (2002a). *Comparative Study of Corporate Governance Codes to the European Union and Member States*. European Commission, Internal Market Directorate General.

EC (2002b). *Report of the High Level Group of Company Law Experts on a Modern Regulatory Framework for Company Law in Europe, (a.k.a. "The Winter Group Report")*. European Commission. November.

EC (2002c). *Recommendation on statutory auditors' independence in the EU*. European Commission. May.

EC (2004). *Directive on minimum transparency requirements for listed companies*. European Commission. December.

Euroshareholders (2000). *Euroshareholders Corporate Governance Guidelines*.

FEE (2003a). *Discussion Paper on the Financial Reporting and Auditing Aspects of Corporate Governance*. European Federation of Accountants.

FEE (2003b). *Conceptual Approach to Safeguarding Integrity, Objectivity and Independence Throughout the Financial Reporting Chain*. European Federation of Accountants.

FEE (2004). *Study on Mandatory Rotation of Audit Firms*. European Federation of Accountants.

FEE (2005). *Discussion Paper on Risk Management and Internal Control in the EU*. European Federation of Accountants.

GRI (2002) *Sustainability Reporting Guidelines*. Global Reporting Initiative.

ICGN (1999). *Statement on Global Corporate Governance Principles*. International Corporate Governance Network.

ICGN (2005). *Revised Statement on Global Corporate Governance Principles*. International Corporate Governance Network.

IASB (2005). *Framework for the Preparation and Presentation of Financial Statements*. International Accounting Standards Board.

IOSCO (2002). *Principles of Auditor Independence and the Role of Corporate Governance in Monitoring an Auditor's Independence*. International Organisation of Securities Commissions.

ISAR (1989). *Conclusions on Disclosure Requirements Concerning the Annual Report of the Board of Directors* (E/C.10/AC.3/1989/6). Intergovernmental Working Group of Experts on International Standards of Accounting and Reporting.

OECD (1999). *Principles of Corporate Governance*. Organisation for Economic Cooperation and Development.

OECD (2000). *Revised Guidelines for Multinational Enterprises*. Organisation for Economic Cooperation and Development.

OECD (2004). *Principles of Corporate Governance* (2004 Edition). Organisation for Economic Cooperation and Development.

UNCTAD (1999). *Accounting and Financial Reporting for Environmental Costs and Liabilities* (UNCTAD/ITE/EDS/4). United Nations Conference on Trade and Development.

UNCTAD (2000). *Integrating Environmental and Financial Performance at the Enterprise Level* (UNCTAD/ITE/TED/1). United Nations Conference on Trade and Development.

World Bank (2000). *Corporate Governance ROSC for Malaysia*.

World Bank (2002). *The State of Corporate Governance: experience from country assessments*, Miertha Capaul and Olivier Fremont, Policy Research Working Paper.

World Bank (2003a). *Corporate Governance ROSC for Hong Kong*.

World Bank (2003b). *Corporate Governance ROSC for Korea*.

World Bank (2003c). *Corporate Governance ROSC for Mexico*.

World Bank (2003d). *Corporate Governance ROSC for South Africa*.

World Bank (2003e). *Accounting and Auditing ROSC for South Africa*.

World Bank (2004a). *Implementation of International Accounting and Auditing Standards: Lessons Learned from the World Bank's Accounting and Auditing ROSC Program*. Hegarty, Gielen, Hirata Barros, World Bank.

World Bank (2004b). *Corporate Governance ROSC for India*.

World Bank (2004c). *Accounting and Auditing ROSC for India*.

World Bank (2004d). *Accounting and Auditing ROSC for Mexico*.

Australia

Working Group representing the Australian Institute of Company Directors, the Australian Society of Certified Practising Accountants, the Business Council of Australia Law Council of Australia, the Institute of Chartered Accountants in Australia and the Securities Institute of Australia (1995). *Bosch Report: Corporate Practices and Conduct*.

Belgium

Brussels Stock Exchange (1998). *Report of the Belgium Commission on Corporate Governance* (Cardon Report).

Brussels Stock Exchange Banking and Finance Commission (1998). *Corporate Governance for Belgian Listed Companies* (Merged Code).

Corporate Governance Committee (2004). *The Belgian Code on Corporate Governance* ('Lippens Code')

Brazil

Instituto Brasileiro de Governança Corporativa (Brazilian Institute of Corporate Governance) (2001). *Code of Best Practice of Corporate Governance*.

Canada

Toronto Stock Exchange Committee on Corporate Governance in Canada (1994). *Where Were the Directors? Guidelines for Improved Corporate Governance in Canada* (Dey Report).

France

Association Française des Entreprises Privées, Association des Grandes Entreprises Françaises, and Mouvement des Entreprises de France (2002). *Promoting Better Corporate Governance in Listed Companies* (Daniel Bouton Committee).

Association Française des Entreprises Privées and Mouvement des Entreprises de France (1999). *Report on the Committee on Corporate Governance* (Vienot II).

Association Française de la Gestion Financière – Association des Sociétés et Fonds Français d'Investissement (1998). *Recommendations on Corporate Governance* (Hellebuyck Commission Recommendations).

Conseil National du Patronat Français and Association Française des Entreprises Privées (1995). *The Board of Directors of Listed Companies in France*, (Vienot I).

Germany

Berliner Initiativkreis (Berlin Initiative Group) (2000). *German Code for Corporate Governance*.

Government Commission on the German Corporate Governance Code (2005). *The German Corporate Governance Code* ('Cromme Code')

Grundsatzkommission Corporate Governance (German Panel for Corporate Governance) (2000). *Corporate Governance Rules for German Quoted Companies*.

Greece

Capital Market Commission's Committee on Corporate Governance in Greece (1999). *Principles on Corporate Governance in Greece: Recommendations for Its Competitive Transformation* (Mertzanis Report).

Hong Kong, China

The Stock Exchange of Hong Kong (2000). *Code of Best Practice*.

Hong Kong Society of Accountants (2001) *Corporate Governance Disclosure in Annual Reports: A Guide to Current Requirements and Recommendations for Enhancement*.

India

Confederation of Indian Industry (1998). *Desirable Corporate Governance – A Code*.

Committee Appointed by the SEBI on Corporate Governance under Chairmanship of Shri Kumar Mangalam Birla (2002) *Report of the Kumar Mangalam Birla Committee on Corporate Governance*.

Ireland

Irish Association of Investment Managers (1999). *Corporate Governance, Share Options and Other Incentive Scheme Guidelines*.

Italy

Comitato per la Corporate Governance delle Società Quotate (Committee for the Corporate Governance of Listed Companies) (1999). *Report and Code of Conduct* (Preda Report).

Ministry of the Italian Treasury (1997). *Report of the Draghi Committee*.

Korea (Republic of)

Committee on Corporate Governance (1999). *Code of Best Practice for Corporate Governance*.

Kyrgyzstan

Prime Minister's Office of the Kyrgyz Republic (1997). *Department of Economic Sectors Development, Model Charter of a Shareholding Society of Open Type*.

Malaysia

JPK Working Group I on Corporate Governance in Malaysia (2000). *Report on Corporate Governance in Malaysia*.

Finance Committee on Corporate Governance (2000). *Malaysian Code on Corporate Governance*.

Kuala Lumpur Stock Exchange Listing Requirements as of January 2005.

Mexico

Consejo Coordinador Empresarial and La Comisión Nacional Bancaria y de Valores (1999). *Código de Mejores Prácticas*.

Netherlands

Committee on Corporate Governance (1997). *Corporate Governance in the Netherlands – Forty Recommendations* (Peters Code).

South Africa

Institute of Directors in Southern Africa (1994). *The King I Report on Corporate Governance*.

Institute of Directors in Southern Africa (2002). *The King II Report on Corporate Governance*.

Spain

Comisión Especial para el Estudio de un Código Etico de los Consejos de Administración de las Sociedades (1998). *El Gobierno de las Sociedades Cotizadas* (Olivencia Report).

Switzerland

SWX Swiss Exchange (2002). *Directive on Information Relating to Corporate Governance*.

Thailand

The Stock Exchange of Thailand (1998). *The Roles, Duties and Responsibilities of the Directors of Listed Companies*.

United Kingdom

Association of British Insurers (2001). *Disclosure Guidelines on Socially Responsible Investment*.

Cadbury Commission (1992). *Report of the Committee on the Financial Aspects of Corporate Governance* (Cadbury Report).

Department of Trade and Industry (2003). *The Operating and Financial Review Working Group on Materiality*.

Institute of Chartered Accountants in England and Wales (1999). *Internal Control: Guidance for Directors on the Combined Code* (Turnbull Report).

Institute of Chartered Secretaries and Administrators (1996) *Electronic Communications with Shareholders*

London Stock Exchange Committee on Corporate Governance (1998). *The Combined Code: Principles of Good Governance and Code of Best Practice*.

National Association of Pension Funds (1999). *Corporate Governance Pocket Manual*.

United States

Conference Board (2003). *Findings and Recommendations*. The Conference Board Commission on Public Trust and Private Enterprise.

General Motors Board of Directors (2000). *GM Board of Directors Corporate Governance Guidelines on Significant Corporate Governance Issues*.

National Association of Corporate Directors (2000). *Report of the NACD Blue Ribbon Commission on Performance Evaluation of Chief Executive Officers, Board and Directors*.

NACD (1999). *Report and Recommendations of the Blue Ribbon Committee on Improving the Effectiveness of Corporate Audit Committees*.

Sarbanes-Oxley Act (2002)

Other Literature

Berle AA and Means GD (1932). *The Modern Corporation and Private Property*. New York, Macmillan.

Frederick, R (2004). "The Role of the Board in Disclosure: An Examination of What Codification Efforts Say". Paper prepared for the *South-Eastern Europe Corporate Governance Roundtable on Transparency and Disclosure: Implementation and Enforcement*, sponsored by the OECD.

Gomez S (2002). Examples of corporate governance in Spain. Working paper, University of Oviedo, Spain.

Gordon, JN (2005). "Executive Compensation: If There's a Problem, What's the Remedy? The Case for 'Compensation Disclosure and Analysis'", Columbia Law School and European Corporate Governance Institute (ECGI).

Gregory, HJ and Weil, Gotshal & Manges LLP (2000). "International Comparison of Corporate Governance Guidelines and Codes of Best Practices: Investor Viewpoints"

Gregory, HJ and Weil, Gotshal & Manges LLP (2001a). "International Comparison of Corporate Governance Guidelines and Codes of Best Practices: Developed Markets"

Gregory, HJ and Weil, Gotshal & Manges LLP (2001b). "International Comparison of Corporate Governance Guidelines and Codes of Best Practices: Developing and Emerging Markets"

IRRC (1999). *Global Corporate Governance Codes*. Investor Responsibility Research Center, Washington, D.C.

Jolles, IH (2003). "Sarbanes-Oxley: The New Audit Committee and The Exercise of Due Care", *Securities and Commodities Regulation*, June 11.

KPMG (2002). *Corporate Governance in Europe, KPMG Survey*.

Melis A (2002). Examples of corporate governance in Italy. Working paper, University of Cagliari, Italy.

Monks RAG and Minow N (1991). *Power and Accountability*. New York, HarperCollins.

Weil, Gotshal & Manges LLP (2002). "Comparative Study of Corporate Governance Codes Relevant to the European Union and its Member States".

Internet

European Corporate Governance Institute. (In particular, see index of corporate governance codes by country.) www.ecgi.org

المرفق الثاني

أعضاء الفريق الاستشاري المخصص*

- Ms. Carlotta Amaduzzi - Institutional Shareholder Services (United States)
Mr. André Baladi - Co-Founder, International Corporate Governance Network
Mr. Ian Ball - International Federation of Accountants
Mr. John Barrass - CFA Institute
Mr. Igor Belikov - Russian Institute of Directors
Mr. Robert Blanks - Institute of Chartered Secretaries and Administrators (United Kingdom)
Mr. Geoffrey Bowes - The Boardroom Practice Ltd. (New Zealand)
Ms. Jacqueline Cook - The Corporate Library (United States)
Mr. David Devlin - European Federation of Accountants
Mr. Richard Frederick - Consultant
Mr. Ndung'u Gathinji - International Federation of Accountants
Mr. Frederic Gielen - World Bank Group
Mr. Winston Griffin - Proctor & Gamble (Switzerland)
Mr. Ashok Haldia - Institute of Chartered Accountants of India
Mr. Paul Lee - Hermes Investment Management Ltd. (United Kingdom)
Mr. Paul Moxey - Association of Chartered Certified Accountants (United Kingdom)
Mr. Matthias Mueller - International Confederation of Free Trade Unions
Mr. Vijay Poonosamy - Commonwealth Association of Corporate Governance
Mr. Gregor Pozniak - Federation of European Securities Exchanges
Mr. Paolo Santella - CEC European Commission
Ms. Saskia Slomp - European Federation of Accountants

- - - - -

* إن الآراء الواردة في هذه الوثيقة لا تعبر بالضرورة عن آراء المنظمات التي ينتسب إليها أعضاء الفريق الاستشاري المخصص.